الكريمة وهي قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر
فليست من هذا الباب فلذلك وان كان كل شيء اسما بعده
فعل وهو فعلوه مشتغل عنه بضميره لو سلط عليه لنصبه
لكنه ليس من هذا الباب لاختلال المعنى اذ يصير تقدير
الاية لو نصبنا كلا فعلوا كل شيء في الزبر فيصير الزبر وهي
صحف الملائكة عليهم السلام التي تكتب فيها اعمال العباد
او الكتب السماوية المنزلة على الانبيا على الخلاف في ذلك
وصارت ظرفا لافعال بني ادم وحركاتهم وتصرفاتهم
وذلك مما لا يصح ومن شرط هذا الباب وان جمع الشروط
ان لا يختل المعنى فاتفق على الرفع كل على انه مبتدا مضاف الى
شيء وفعلوه صفة لشيء وفي الزبر خبر المبتدا اي كل شيء مفعول
لهم مكتوب في الزبر فخرج عن هذا الباب نحو الزانية والزاني
فاجلدوا ظاهر هذه الاية الكريمة انها من هذا الباب لان
الزانية اسم عطف عليه الزاني وبعدهما فعل امر ايضا لو
سلط على الاسم السابق لنصبه لكن لما اتفق القرا السبعة
على الرفع ارشدنا ذلك على ان المراد خلاف الظاهر فحينئذ
اختلف في توجيه الاية وقد بينه الشيخ بقوله فالفا التي

فاجلدوا

في اجلدوا بمعنى الشرط عند المبرد على ان ال الداخلة
في الزانية والزاني بمعنى الذي والتي وهو مبتدا متضمن معنى
الشرط مثل الذي ياتيني فله درهم وقوله فاجلدوا الخبر والفا
للجزاء ولا يعمل ما بعد فا الجزا فيما قبلها اذا كانت غير زائدة كالاية
اذ هي واقعة موقعها فاما حيث تكون زائدة فيعمل ما بعدها
فيما قبلها كما في قوله تعالى اذا جا نصر الله والفتح الى قوله فسبح
او وقعت في غير موقعها لغرض كما في قوله تعالى وربك فكبر واما اليتيم
فلا تقهر التاويل الثاني ان في الاية حذفا وتقديرا وهي
جملتان احدهما منفصلة عن الاخرى تقديره ومما يتلى
عليكم حكم الزانية والزاني فهذه جملة من مبتدا وهو حكم الخ وهو
الزانية والزاني وخبر مقدم وهو مما يتلى عليكم فهذا كلام
مستقل مع قطع النظر عن قوله فاجلدوا لانه جملة مستقلة
فعليه امرتبة اتى بها تبيينا للحكم الموعود بذكره فحينئذ
لا يجوز تسليط جملة على جملة مستقلة وهذا عند سيبويه
والا فانها لو لم ترد بالرفع قراة السبعة فالمختار النصب
لكونه المعتبر فعل امر والمختار النصب مع فعل الامر كما تقدم
وقد ورد النصب في قراة شاذة عن عيسى بن عمر التابع